معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

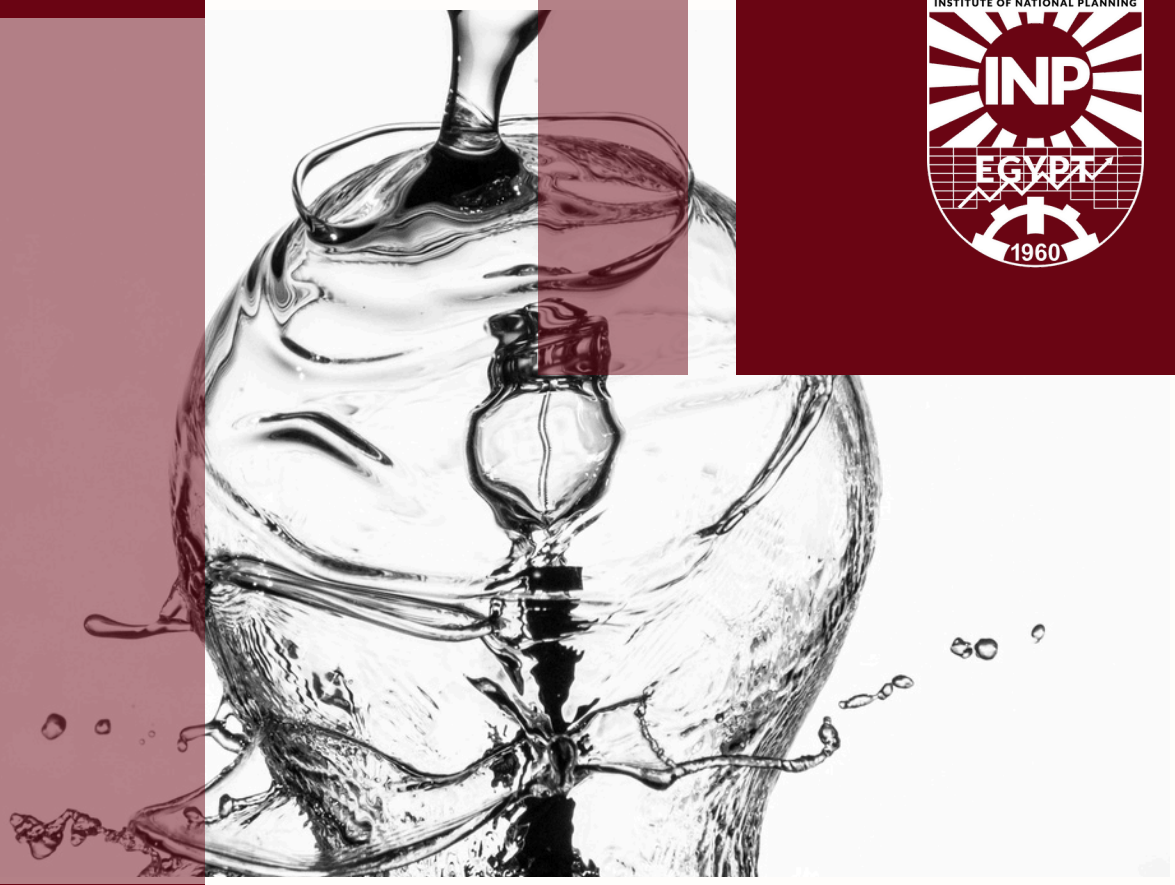

إشكالية دعم الغذاء في مصر بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية

لقاء الخبراء لعام 2025/2024 م
الحلقة الثالثة
ديسمبر 2024

WWW.INP.EDU.EG

WWW.INP.EDU.EG

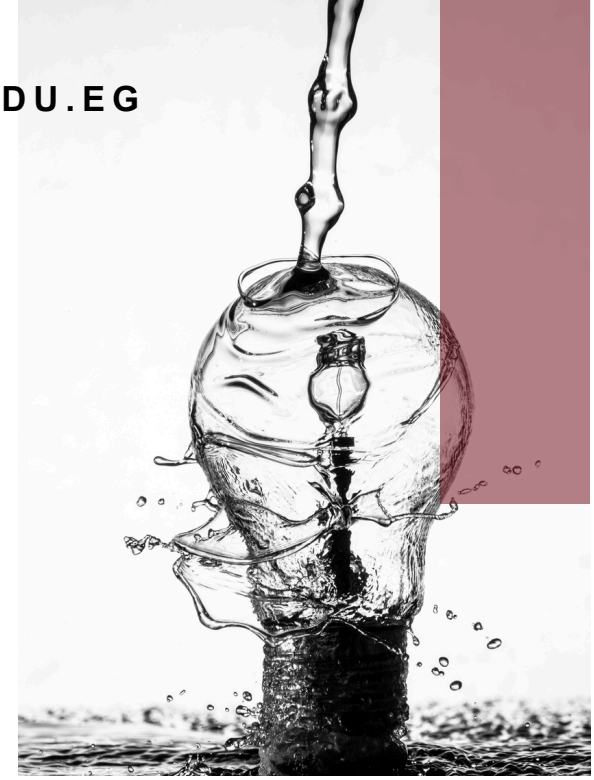

إشكالية دعم الغذاء في مصر بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية

لقاء الخبراء لعام 2025/2024
الحلقة الثالثة

خلفية عن الموضوع

تتوجه برامج دعم الغذاء حول العالم نحو غايتين: إما مخاطبة ارتفاع أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها وعجز المؤسسات عن السيطرة على تذبذب الأسعار أو تحقيق نواتج صحية أفضل عبر دعم التغذية خاصة للفئات الأكثر احتياجًا. وتختلف هذه البرامج في منهجيات الاستهداف، فهناك برامج لها طابع عمومي، وأخرى تستهدف فئات بعينها مثل الفقراء والأطفال وغيرهم من الفئات الهشة في المجتمع.

تعد برامج دعم الغذاء من أقدم برامج الحماية الاجتماعية في مصر، حيث تعود للأربعينيات من القرن الماضي أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف منها التغلب على ندرة السلع الأساسية وما ترتب على ذلك من ارتفاع الأسعار. وقد مرت هذه النوعية من البرامج بتطورات عديدة على مدار ما يقرب من ثمان عقود وأكثر. فقد تم دعمها خلال عقد الستينيات كجزء من العقد الاجتماعي الذي ساد في تلك الفترة، وبالفعل تم ادخال البطاقات التموينية في منتصف الستينيات لمجموعة من السلع الأساسية للتغلب على ارتفاع الأسعار، ثم تم التوسع في برامج دعم الغذاء في الستينيات والسبعينيات حتى أصبحت جزءًا لا يتجزأ من برامج الرفاهة الاجتماعية.

1- الوضع الحالي لمنظومة دعم الغذاء في مصر

يوضح شكل (1) أن دعم السلع التموينية قد ارتفع من نحو 83 مليار جنيه في عام 2020/2021 إلى حوالي 134.2 مليار جنيه في مشروع موازنة عام 2025/2024، بمتوسط زيادة سنوية يُقدر بـ9.5٪، وهو أقل بكثير من معدلات التضخم المتحققة خلال هذه الفترة. كما يشير شكل (2) إلى تناقص نسبة دعم السلع التموينية لإجمالي الدعم من حوالي 31٪ في عام 2021/2020 إلى نحو 21٪ خلال أربع سنوات، وكذلك انخفضت نسبة دعم السلع التموينية لإجمالي باب " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" من نحو 68٪ إلى نحو 36٪ خلال ذات الفترة.

شكل (1): قيمة دعم السلع التموينية خلال الفترة (2020/2021 -2024/2025) بالمليار جنيه

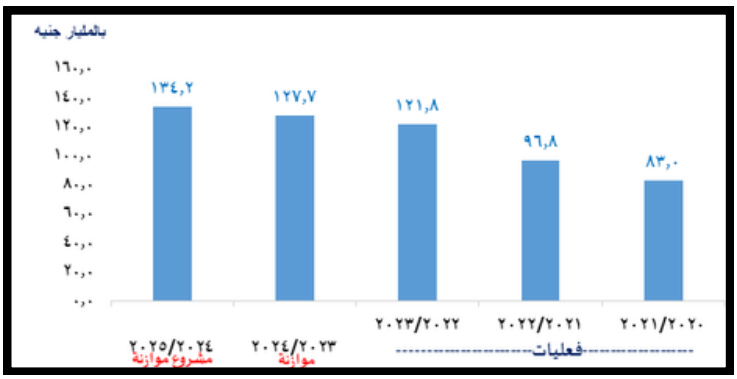

المصدر: تم إعداده اعتمادًا على البيانات الواردة في وزارة المالية، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2024/2025

شكل (2): نسبة دعم السلع التموينية لكل من: إجمالي الدعم/ وإجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية خلال الفترة (2020/2021 -2024/2025)

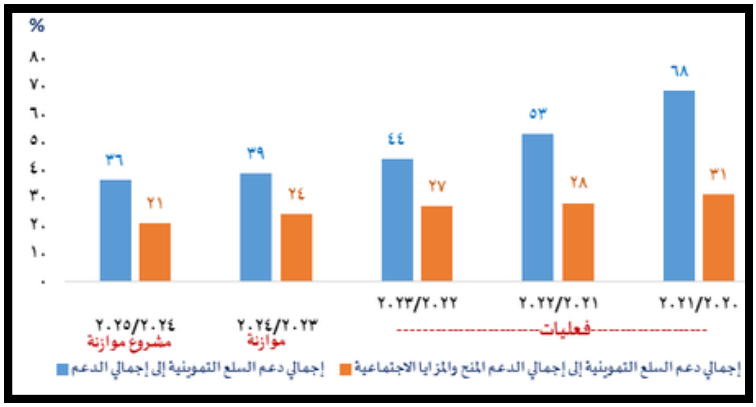

المصدر: تم إعداده اعتمادًا على البيانات الواردة في وزارة المالية، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2024/2025

وأهداف اللقاء:

- عرض البدائل المطروحة لتغيير منظومة دعم الغذاء في مصر.
- تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للبدائل المطروحة لتغيير منظومة دعم الغذاء في مصر.
- مناقشة طرق استهداف المستحقين لدعم الغذاء بما يحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
- تحديد متطلبات حوكمة منظومة دعم الغذاء في مصر.

2- البدائل المطروحة لتغيير منظومة دعم الغذاء في مصر

هناك ثلاث سيناريوهات مطروحة للنقاش العام في الوقت الحالي لإصلاح منظومة دعم الغذاء، وبالتحديد بطاقات التموين والخبز، وهي:

ا. **استمرار الدعم العيني مع تقليل أعداد المستفيدين** عبر منهجية استهداف تمكن من الوصول للفئات الفقيرة فعلًا، مما سوف يقلل عدد المستفيدين عبر إخراج الفئات الاجتماعية الأكثر يسرًا.

ب. **التحول إلى الدعم النقدي** الذي طالما تم طرحه من قبل دون تنفيذه، والذي يستلزم تطبيقه ضرورة تنقية قاعدة بيانات المستفيدين.

ج. **التحول إلى الدعم النقدي المشروط**، والذي يستلزم تطبيقه وجود شرط مثل شرط انتظام الأبناء بالتعليم أو غيرها من الشروط.

3- آراء الخبراء

1- أهمية دور دعم الغذاء

- التأكيد على دور الدعم في تخفيض الفقر، خاصًة أن برامج التخارج من الفقر تأخذ وقتًا طويلًا للخروج من دائرة الفقر، وتتأثر رفاهة الأفراد بتخفيض الدعم.
- في السياق السياسي والاقتصادي الحالي لا يجب المساس بدعم الخبز.
- أهمية وجود دعملفئات المجتمع المتضررة عند ارتفاع معدلات التضخم.

2- المفاضلة بين بدائل دعم الغذاء

- لابد من التريث وإجراء الدراسات اللازمة عند اتخاذ قرار بالتحول إلى الدعم النقدي؛ فالتكلفة المالية أقل وطاة بكثير من أي تكلفة أخرى سواء سياسية أو اجتماعية.
- أن التعامل مع مشكلة الدعم لا ينبغي أن يتم بمعزل عن ثلاث قضايا رئيسية، ألا وهي الأجور، والأسعار، وتوزيع الدخل. فكثير من التجارب التي خفضت دعم الغذاء، اتخذت إجراءات تعويضية مثل إصلاح هيكل الأجور وزيادة الإعفاءات الضريبية.
- أن الدعم العيني أفضل من الدعم النقدي لأنه يتيح استهلاك سعرات حرارية ثابتة، وبالتالي يحقق قيمة غذائية، بينما ليس هناك ضمان لتحقيق هذا الهدف في حالة التحول إلى الدعم النقدي.

3- شروط التحول إلى الدعم النقدي

- تحديد الفئات التي تستحق الدعم بشكل واضح وشفاف.
- وجود آلية تضمن وصول الدعم النقدي للمستحقين، لأنه حال تطبيقه سيتم الاعتماد على النظام الإلكتروني في الحصول عليه، ومن ثم يجب أن تكون هناك جهة مسؤولة عن هذا الأمر بها مركز للشكاوى عالي التقنية، ويسرع في حل أي مشكلة قد يتعرض لها المواطن.
- من أهم شروط نجاح الدعم النقدي ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار لضمان السيطرة على أسعار السلع وعدم زيادتها.
- وجود آلية تضمن حصول المواطن علي ذات الكميات من السلع المدعومة حال ارتفاع معدلات الأسعار والتضخم.
- التحول إلى الدعم النقدي يجب أن يتم تدريجيًا- على عدة مراحل- حتى لا تتعرض المنظومة للفشل، وبشرط توافر جميع الشروط المشار إليها أعلاه مصحوبة بآليات تضمن تطبيقها.
- مراجعة السياسات الحكومية السعرية والمالية والنقدية لأنها تؤدي إلى خلق مزيد من الفقر.
- مراجعة نظام هوامش الربح والحد من الاحتكار، خاصًة بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية، بحيث يجب أن يتراوح هامش الربح بين 25٪- 30٪، حتى يكون هناك سعرًا عادلًا عند التحول إلى الدعم النقدي.
- إدخال مراكز جديدة للتوزيع للتوسع في إتاحة السلع وتنوعها، وضمان وصول سلاسل الإمداد إلى القرى بدلًا من السفر إلى المدينة للحصول على السلعة.
- ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية الأساسية مثل زيت بذرة القطن والسكر، مع وضع بدائل في حالة عدم القدرة على استيراد بعض السلع الأساسية من الخارج في الوقت المناسب، لضمان توفرها في الأسواق بصفة مستمرة وبأسعار مناسبة.

- توفير فرص عمل لنحو ما يقرب من 40 ألف بقال تمويني، حيث أنه سوف يتم إلغاء هذه المهنة عند التحول للدعم النقدي.

4- مداخل وطرق الاستهداف للمستحقين لدعم الغذاء

- ضرورة وضع آليات دقيقة للاستهداف وقابلة للتحقق والمراجعة لتحديد الفقراء المستحقين لدعم الغذاء. ويقتضي ذلك التعامل مع عدد من القضايا علي رأسها القطاع غير الرسمي. كما أنه لابد من الحذر من الاستبعاد، فآليات الاستهداف في كل دول العالم تعاني من أخطاء الاستبعاد للمستحق والضم لغير المستحق. ومع ذلك من منظور العدالة ورعاية المستحقين تكون الأولوية لعدم حرمان مستحق عن عدم وصول الدعم لغير مستحق.
- ليس هناك طريقة واحدة تمكن من الوصول للتحديد الدقيق للمستحقين، لذا فلابد من الجمع بين أكثر من طريقة.
- المراجعة الدورية للشروط التي تطبقها وزارة التموين لحصول المواطنين على البطاقة التموينية، لأن هناك بعض الشروط كانت من المفترض أن تُراجع بصفة دورية مثل أن من يتقاضى راتب شهري مقداره 12 ألف جنيه لا يستحق الدعم، ومع الارتفاع الكبير في معدلات التضخم أصبح هناك حاجة ملحة لمراجعة هذا الرقم، مع ضرورة الاعتماد على عدة مصادر لتحديد المستفيدين بأعلى درجة دقة ممكنة.

5- رفع كفاءة الدعم العيني

- **مراجعة دعم الغذاء الحالي من حيث أنه دعم للغذاء فقط، أم للغذاء وسلع أخرى غير غذائية.**
- **إحكام الرقابة على منافذ التوزيع، خاصًة بالنسبة لبعض القرى والمناطق المعروف عنها الإتجار في السلع التموينية المدعومة.**
- **حوكمة منظومة دعم الغذاء عن طريق مراجعة القوانين والإجراءات التي تنظم عملها. وكذلك وجود آليات شكاوي للمواطنين يسهل استخدامها، ووجوبية الرد علي هذه الشكاوي من الجهات الحكومية المعنية في غضون مدة محددة.**
- **تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي التي تساعد الفقراء على الخروج من دائرة الفقر، وتساعد مواطنين على عدم الانزلاق إلى الفقر، لأن الدعم بجميع أشكاله لا يؤدي إلى الخروج من دائرة الفقر.**
- **تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بعقد شراكات بينها وبين الحكومة، مثل بنك الطعام المصري، لتحسين إدارة الموارد الغذائية وتقليل الهدر.**

تم إعداد هذا العدد من الأراء المستخلصه من لقاء الخبراء للعام الأكاديمي 2024-2025.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه اللقاءات لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد. تهدف السلسلة إلى طرح وجهات النظر المختلفة حول القضايا المطروحه والتعمق في رؤى متعددة لتعزيز فهم قضايا متنوعة تدعم التنمية المستدامة.

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإلكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.

حقوق النشر © معهد التخطيط القومي 2024